

أضواء البيان

@ 69 @ ستمنع ؛ وعبر بالماضي إيداناً بتحقيق الوقوع ، كقوله تعالى : { وَنُفِخَ فِي الصُّورِ } ، وقوله : { أَتَى أَمْرُ اللَّاهِ } . .

قالوا : فدل ذلك على أنها لا تكون للغانمين ، لأن ما ملكه الغانمون لا يكون فيه قفيز ، ولا درهم ، ولحديث مسلم هذا ؛ شاهد من حديث جابر عند مسلم أيضاً ، ومن حديث أبي هريرة أيضاً عند البخاري . .

وقال ابن حجر في (فتح الباري) في كتاب (فرض الخمس) ما نصه : وذكر ابن حزم : أن بعض المالكية احتج بقوله في حديث أبي هريرة : (منعت العراق درهمها) الحديث . على أن الأرض المغنومة : لا تباع ، ولا تقسم ، وأن المراد بالمنع : منع الخراج ، ورده بأن الحديث : ورد في الإنذار بما يكون من سوء العاقبة ، وأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في آخر الأمر ، وكذلك وقع . .

واحتجوا أيضاً بما ثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر) . .

وفي لفظ في الصحيح عن عمر : (أما والذي نفسي بيده ، لولا أن أترك آخر الناس بياناً ليس لهم شيء ؛ ما فتحت عليّ قرية إلا قسمتها ، كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ، ولكنني أتركها خزانة لهم يقتسمونها) . .

واحتج أهل هذا القول أيضاً . بأن الأرض المغنومة لو كانت تقسم ، لم يبق لمن جاء بعد الغانمين شيء ، وإثبت لمن جاء بعدهم شركة بقوله : { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ

بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا { ، فإنه معطوف على قوله : {

لِلْأَفْئُتَةِ الَّذِينَ أَخْرَجُوا { وقوله : { وَالَّذِينَ

تَبَوْا دَارَ الْإِيمَانِ { ، وقول من قال . إن قوله تعالى : { وَالَّذِينَ

جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ { مبتدأ خبره { يَقُولُونَ { غير صحيح . لأنه يقتضي أنه تعالى .

أخبر بأن كل من يأتي بعدهم يقول : { رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا { .

والواقع خلافه : لأن كثيراً ممن جاء بعدهم يسبون الصحابة ويلعنونهم ، والحق أن قوله : {

وَالَّذِينَ جَاءُوا { معطوف على ما قبله ، وجملة { يَقُولُونَ { حال كما تقدم في (آل

عمران) ، وهي قيد لعاملها وصف لصاحبها .